

العدد الخامس - يناير 2016

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

د. علي سعيد عبدالله الشريف

(قسم مقارنة الأديان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة بحري- السودان)



محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

مُلخَص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي إكتشاف العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وعديد من المتغيرات المستقلة الأخرى مثل الإستثمار الخاص المحلي والإستثمار الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي ودرجة الإنفتاح الإقتصادي ومستوى التضخم. وقد بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة سلبية بين الإستثمار الخاص المحلي وأن هذه العلاقة معنوية, كما أنه توجد علاقة إيجابية بين الإستثمار في القطاع الحكومي ودرجة الإنفتاح الإقتصادي، بالإضافة إلي وجود علاقة سلبية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم.

Abstract:

This paper aims to discover the relationship between the foreign direct investment and many variables such as the local private investment, national gross product, openness, and inflation rate. **The empirical results** suggest that there is a negative relationship between foreign direct investment and local private investment. The findings also reveal that there is a positive relationship between foreign direct investment and both government investment and openness. Third; there is a negative relationship between foreign direct investment and both gross national product and inflation rate.

العدد الخامس - يناير 2016

أولا : مقدمة

سعيًا لتنويع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل أصبحت قضية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الشغل الشاغل لكثير من البلدان المتقدمة والنامية، وليبيا كأحد هذه البلدان كانت ولا تزال تسعى للحصول على تدفقات أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بغية الحصول على الآثار المصاحبة لجلب هذه الاستثمارات إليها .

ثانيا : مشكلة البحث

عندما بدأت ليبيا في التحول من الاقتصاد الشمولي إلى مشاركة القطاع الخاص بدأت في إصدار الكثير من القوانين التي تنظم عمل هذا القطاع والسماح له بالمشاركة الواسعة في النشاط الاقتصادي . وعلى الرغم من إصدار هذه القوانين وخاصة تلك تتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن تدفقات هذه الاستثمارات لا تزال متوافقة ولا تصل إلى المستويات التي تحصل عليها نظيراتها في البلدان النامية الأخرى لهذا استوجب معرفة ما هي أهم محددات هذه الاستثمارات وكيفية التأثير عليها؟

ثالثا : أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من معرفة وتحليل أهم محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساعد الدولة في تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي وإعطاء دور أكثر للقطاع الخاص وخصوصا الأجنبي وذلك نظرا لضعف القطاع الخاص المحلي، وكذلك الاستفادة من عوائد هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقوية الاقتصاد الليبي .

رابعا : فرضية البحث

هناك العديد من المحددات الهامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي وهي متفاوتة من حيث الأهمية .

خامسا : الهدف من البحث

قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي .

سادسا : مفهوم ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

أ) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم ما بالمساهمة في أمر امتلاك مشروع في دولة أخرى ويعكس هذا الاستثمار منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن 10% من أسهم المشروع (عبيد، 2002).

العدد الخامس - يناير 2016

وتعرف المجموعة البريطانية الملكية المعنية بالشؤون الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تملك دولة أو رعاياها لنسبة من أسهم أحد المشروعات في دولة أخرى على أن تضمن هذه النسبة للطرف الأجنبي والإشراف والسيطرة على المشروع (عبدالله، 2005).

كما تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي في الأجل الطويل، بهدف التأثير بصيغة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها (عزت وآخرون، 2000).

ب) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

1. حجم السوق واحتمالات النمو :

يمثل حجم السوق في الدولة المضيفة محددًا هاماً في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعبر عنه بعدة مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي أو عدد السكان أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذا يلاحظ أن كبر حجم السوق يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة. وقد أشارت الكثير من الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد أشارت دراسة (Jaumotte, 2004) التي أجريت اقتصاديات 71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999 إلى أن حجم السوق في منطقة التجارة الإقليمية (RAT) كان له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء بينما دراسة (Wijeweer & Mounter, 2008).

أشارت في تحليلها واختبارها للعلاقة طويلة الأجل للعوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار في سيرلانكا توصلت إلى أن هناك عديد من المتغيرات التي تلعب دوراً إيجابياً في جذب الاستثمار ومن أهمها الناتج المحلي الإجمالي.

2. مدى وفرة الموارد الاقتصادية:

إن المحدد المتعلق بحجم الموارد سواء الطبيعية أو البشرية ومستوى كفاءتها يستحوذ على درجة عالية من الأهمية في تشجيع وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مناطق العالم. حيث أن توافر مدخلات الإنتاج بكفاءة يعتبر أولوية بالنسبة للمستثمر الأجنبي عند قيامه بحساب عناصر التكلفة للعملية الاستثمارية.

وتؤكد المراحل المختلفة لتطور حركة وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه الحقيقة، حيث أن توافر الموارد الطبيعية في بعض الدول النامية حفزت دخول الشركات الدولية النشاط هذه الدول للقيام بالاستثمارات وبصورة خاصة لها لتحقيق التكامل الرأسي مع الدول الأم كما في حالة قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية (على، 2008).

أما بالنسبة للعنصر البشري فيلاحظ أن لعنصر العمل وتكلفته ومدى كفاءته دوراً هاماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن انخفاض تكلفة عنصر العمل قد يشجع على تدفق المزيد من

العدد الخامس – يناير 2016

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة ما دون غيرها، حيث يتجه إلى مجالات كثيفة عنصر العمل، ورغم أهمية هذا المحدد في تعظيم أرباح الشركات الأجنبية، إلا أنه قد لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الشركات مقارنة بالمحددات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن ارجاع ذلك إلى أن عنصر العمل يمثل احد بنود التكلفة وليس الكل، كما أن تلك الشركات يمكنها تخفيف تكلفتها الإنتاجية إلى أدنى حد ممكن في حالة ارتفاعها من خلال رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب، بالإضافة إلى دور اقتصاديات الحجم في هذا الخصوص.

وتشير دراسة (عبد الواحد، 1999) إلى أن مستوى المهارة للعمالة يلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرار الاستثماري الخاص باختيار الموقع في حالة التخصص في المراحل الإنتاجية. بحيث يكون من المرغوب فيه تحديد مواقع العمليات كثيفة العمالة غير الماهرة في الاقتصادات منخفضة الأجر، ومواقع العمليات كثيفة العمالة الماهرة في الدول الصناعية الأكثر تقدماً.

3 . سعر الصرف

وهو السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي. ويؤثر ارتفاع سعر الصرف أو انخفاضه تأثيراً مباشراً على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة والمواد والأجور وتكاليف النقل – وبالتالي تختلف التكاليف من دولة لأخرى مما يؤدي إلى عدول القرار الاستثماري عن الاستثمار في دولة معينة ويتحول إلى دولة أخرى. وللتغير في سعر الصرف تأثير في سعر الفائدة، وبالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار المحلي والأجنبي. وكذلك يؤثر على الصناعة المحلية، إذ الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية، وبالتالي التأثيرات إيجابية على قطاع الصادرات والميزان التجاري، وبالتالي النشاط الاستثماري في البلد. وللتغيرات المفاجئة أو غير المتوقعة في أسعار الصرف بالزيادة أو النقصان تأثير على المستثمرين أنفسهم حيث يؤثر في قدرتهم على تقدير حجم ثروتهم مما ينعكس ويؤثر على القرار الاستثماري.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر فقد أشارت دراسة (Xing, 2005) التي قامت باختبار العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية المتدفقة على الصناعات الصينية خلال الفترة من 1981 إلى 2002 إلى أن انخفاض قيمة العملة الصينية كان له تأثير كبير في تدفقات هذه الاستثمارات على قطاعات الصناعة في الاقتصاد الصيني، أي أن استجابة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لليابان كانت مرنة للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي للعملة الصينية.

أما دراسة (Ramirez, 2000) فقد توصلت إلى أن سعر الصرف الحقيقي في تشيلي يعتبر من أهم المحددات التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تشيلي وذلك من خلال تحليل بيانات عن الفترة 1985 – 2000 باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

4 . معدل التضخم :

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع التضخم في الدول المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنوياً فإذا ما بلغ 30 أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء بالاستثمارات المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل (صقر، 1999 ص 27).

وقد أشارت دراسة (Schneider and Freg 1985) والتي شملت 54 دولة نامية إلى وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لأن ذلك يمثل مؤشراً لضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

5 . درجة الإنتاج على العالم :

من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة وبعيداً عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج) وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه مهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيداً عن فرض القيود (عز العرب، 1988).

ومن هنا تظهر أهمية هذا المحدد في جذب وتحفيز المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة. وهناك العديد من المقاييس لهذا المحدد مثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي الإجمالي، والتخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية، وتم طرح عدة مقاييس للانفتاح، وفقاً لها يتم الاقتصاد بالانفتاح إذا توافرت الشروط التالية (عبيد، 2002 ص 65):

- أن يكون متوسط معدل التعريفية الجمركية أقل من 40%.
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الرسمي.
- عدم وجود تدخل حكومي.
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

وقد أشارت دراسة (Batten & Vinh, 2006) إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في البلدان التي توجد بها درجة انفتاح عالية للتجارة الخارجية. وأشارت دراسة (Pushak wale & Others, 2008) التي قامت باختيار محددات الاستثمارات الأجنبي المباشر في الأسواق الصاعدة في الدول النامية مع بعض البلدان الأفريقية ذات الاقتصاديات الصاعدة وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الانفتاح له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي لهذه البلدان.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

6 . معدلات الاستثمار العام :

يعتبر الاستثمار العام أحد المتغيرات الرئيسية المفترض نظرياً تأثيرها على الاستثمار الخاص، وقد استرعت هذه العلاقة اهتمام الباحثين في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ويأتي هذا الاهتمام نتيجة الرغبة في معرفة درجة هذا التأثير وفيما إذا كان إيجابياً أو سلبياً على الاستثمار الخاص.

فمن ناحية فإن زيادة الاستثمار العام يؤدي إلى انعاش الاقتصاد كما أكد "كينز" حيث تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من خلال مضاعف الإنفاق مما يحفز المستثمرين على زيادة استثماراتهم لمواجهة هذه الزيادة في الطلب وفي هذه الحالة تكون العلاقة إيجابية بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص.

وبالتالي من الممكن أن تؤثر نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد يكون الاستثمار العام مكماً للاستثمار الخاص ومن ثم دعمه وتشجيعه إذا شملت تلك الاستثمارات انفاقاً على البنية الأساسية مثل : المدارس، شبكات النقل، والمياه ومرافق الصرف الصحي وتأمين الطاقة، وسائل الاتصال ووسائل التخلص من النفايات.

فالمشاريع في هذه المجالات تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيع على زيادة معدلات الاستثمارات (العقلا، 1996 ص 73).

حيث أن عدم كفاية البنية الأساسية يزيد من صعوبة القيام بالنشاط الإنتاجي ويزيد من تكاليف الإنتاج ربما إلى حدود التكلفة المانعة، ويمثل ذلك قيماً على عملية الاستثمار ويجعل المناخ العام للاستثمار غير ملائم مما يقلل من العوائد المتوقعة من الاستثمارات حيث تضطر المشروعات الاستثمارية إلى إقامة بعض هذه الخدمات (نجا، 1995 ص 84).

وقد أشارت دراسة (Asiedu, 2001) التي قارنت بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أفريقية أخرى، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لتطور البنية التحتية دوراً هاماً في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول غير دول أفريقيا جنوب الصحراء.

وكذلك دراسة (Asiedu, 2005) أشارت إلى أن وجود بنية تحتية جيدة له تأثير مهم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول مل الدراسة وشملت 22 دولة أفريقيا خلال الفترة (1984-2001) وكان هدف الدراسة تحليل أهم المتغيرات التي لها دور في جذب الاستثمار الأجنبي.

ثامنا : مؤشرات الاستثمار الدولية وموقف ليبيا منها :

تعد المؤشرات اداة فعالة لقياس مدى التقدم المستهدف صوب النتائج المنشود للتنمية المستدامة، ومن هنا نجد أن المؤشرات تخدم العديد من الأغراض، ممن حيث فعاليتها في قياس التنمية فانها تقدم تصوراً معيارياً رقمياً يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالدول الأخرى دورياً، بحيث يعطي صورة واضحة عن حاله التنمية في الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

العدد الخامس - يناير 2016

ومن حيث فعاليتها في اتخاذ القرار وفي مراقبة التنفيذ، فانه يمكن من خلالها متابعة التغييرات الدورية نحو التقدم او التراجع في تحقيق الأهداف.

ومن هنا يتم الاعتماد على تقييم المناخ الاستثماري ومعدلات أداء اقتصاديات البلدان والمتعلقة بقدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار اليها على مؤشرات تصدر عنمعاهد متخصصة، ومنظمات دولية مثل (الاونكتاد، والمصرف الدولي) ومنظمات عربية للاستثمار.

ويمكن تحليل بعض هذه المؤشرات الدولية وتقييم حالة الاقتصاد الليبي على النحو التالي:

أ) المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار :

1. مؤشر التوازن الداخلي .

والذى يعبر عن العجز فى الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي وقد سجلت ليبيا ثلاث نقاط موجبة فقا لهذا المؤشر ، وبالتالي فهي تقع فى منطقة تحسن كبير فى الاستثمار وفقا لدليل المؤشر المركب ، فى حين وقعت الكثير من الدول العربية فى منطقة عدم تحسن الاستثمار ، حيث سجلت قيم سالبة مما يعني أن هذه الدول تعاني من ارتفاع فى نسبة عجز الميزانية إلى ناتجها الإجمالي ، وبلغ متوسط إجمالي الدول العربية 37 . موجب نقطة وفق هذا المؤشر .

2. مؤشر التوازن الخارجي

والذى يعبر عنه نسبة العجز فى الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي . ووفقاً لهذا المؤشر نجد أن ليبيا كذلك وقعت فى منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار حيث سجلت ثلاث نقاط موجبة ، فى حين سجلت العراق ادنى النقاط كونها سجلت ثلاث نقاط سالبة ، وهو ماتبين وقوعها فى منطقة عدم تحسن فى مناخ الاستثمار ، بينما نجد أن بقية الدول العربية تراوحت بين ثلاث موجبة ونقطتين سالبتين ، وكان المتوسط العام لهذه الدول قد سجل نقطة واحدة ايجابية .

3. مؤشر السياسية النقدية .

ويعبر عنه بمعدل التضخم . وكانت ليبيا سجلت انخفاصاً بنقطة واحدة عن المؤشرات السابقة إلا أنها لا زالت فى منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار ، حيث سجلت نقطتين موجبتين ، وتراوحت بقية الدول العربية ما بين صفر ونقطتين إيجابيتين بما يعنى وقوع بعضها فى منطقة عدم تحسن فى مناخ الاستثمار ، وبلغ المتوسط العام الإجمالي للدول العربية وفق هذا المؤشر نقطة موجبة واحدة و 47. من النقطة.

ونجد أن ليبيا وفق هذه المؤشرات الثلاث تصدرت قائمة الدول العربية ، وذلك كون تراوحت نقاطها بين نقطتين وثلاث نقاط موجبة ، وبالتالي قوعها في منطقة تحسن كبير فى مناخ الاستثمار .

والجدول التالي يبين وضعية ليبيا وفق المؤشرات السابقة مقارنة بالدول العربية الأخرى .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

جدول (1) المؤشر المركب لمكونات السياسية الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية عام 2009

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	(1)	3	2
الإمارات	0	2	2
البحرين	(3)	3	0
تونس	(1)	1	1
الجزائر	(3)	0	0
جيبوتي	(2)	3	2
السعودية	(3)	3	1
السودان	(1)	(1)	1
سورية	(1)	0	2
العراق	(3)	(3)	2
سلطنة عمان	2	0	2
قطر	3	3	2
الكويت	3	3	2
لبنان	1	0	2
ليبيا	3	3	2
مصر	0	(1)	0
المغرب	(1)	0	1
موريتانيا	1	2	2
اليمن	(1)	(2)	2
المتوسط	.37	1	1.47

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادات ، 2009 ، ص 234 .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

جدول (2)

دليل المؤشر المركب

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

ب) المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهرياً عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي 18 دولة عربية من 140 دولة يشملها المؤشر ، ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية ، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ، ومؤشر تقييم المخاطر المالية ، وتخفض درجة المخاطر كما ارتفع المؤشر .

ووفقاً لهذا المؤشر نلاحظ أن ليبيا حصلت على 81% ومن ثم تساوت مع مثيلاتها من حيث كونها تتمتع بتقييم مخاطر منخفضة جداً ، إلا أنها لم تسجل تقدماً ملحوظاً بين عامي 2007 و 2008 .

ج) مؤشر اليورو منى للمخاطر القطرية :

ويصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورو منى بمعدل مرتين في العام ، ويقاس المؤشر قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية ، كخدمة الديوان الخارجية ، وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال وأرباحه ، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية ، بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة ، وكلما ارتفعت النسبة المئوية دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر ، ويغطي المؤشر 185 دولة منها 20 دولة عربية .

وطبقاً لهذا المؤشر نلاحظ أن ليبيا سجلت تقدماً في 2008 على عام 2007 بمعدل نقطة مئوية واحدة ، ولكنها ظلت تصنف على انها ذات مخاطر مرتفعة ، بينما حصلت مثيلاتها على تضيف منخفض المخاطر .

د) مؤشر الانستيتوشنالانفستور للتقييم القطري :

ويصدر عن مجلة الانستيتوشنالانفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد

العدد الخامس - يناير 2016

والمحللين في البنوك العالمية، والشركات المالية الكبرى ويغطى المؤشر 173 دولة من بينها 20 دولة عربية.

وصنف هذا المؤشر ليبيا على انها دولة مرتفعة المخاطر حيث تحصلت على نسبة 49% في عام 2008 وهو تحسن بمقدار 1.3 نقطة مئوية عن عام 2007، بينما صنفت الدول الأخرى المماثلة لها على انها منخفضة المخاطر.

هـ) مؤشر وكالة دان اند براد سترتيت للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييمات هذا المؤشر لـ 132 دولة من بينها 17 دولة عربية .

وتتراوح تقييمات هذا المؤشر بين DB1 (أقل مخاطر) و DB7 (أعلى مخاطر) وتحتوي كل قيمة (ماعدا الأخيرة) على قيم فرعية من a إلى d حيث أن d تمثل مخاطر أقل من b وهكذا . ويتضح من هذا المؤشر ان ليبيا قد حصلت على DB4d والذي يعني مخاطر معتدلة ، ومن ثم وجود حالة من عدم التأكد بالنسبة للعائدات المتوقعة ، ينصح الزبائن بأخذ الاحتياطات ضد الخسائر المحتملة، كما يعني تردي ملامح المخاطر الكلية نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية وتجارية سلبية (مركزة البحوث الاقتصادية ، 2010) . أما مثيلاتها فقد تحصلت على تقييمات مخاطر منخفضة .

و) مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وتصنف الدول إلى مجموعتين، مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تنفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة وتمثلها الحروف B, C, D، ويغطي المؤشر 164 دولة من بينها 20 دولة عربية.

واعطى هذا المؤشر لليبيا التصنيف C، الذي يعني بيئة سياسية واقتصادية غير مستقرة جداً، وسجل دفع ردى، بينما أحرزت مثيلاتها التصنيف A2، والذي يعني بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار وسجل دفع جيد جداً، واحتمال ضعيف لعدم الوفاء بالدين (مركز البحوث الاقتصادية، (ج) 2010).

جدول (3)

درجة المخاطر القطرية في ليبيا مقرنة مع دول عربية مماثلة لها

مؤشر كوفاس		مؤشر دان وبراد سترت		مؤشر انستيتوشنال للمخاطر القطرية		مؤشر اليورو منى للمخاطر القطرية		المؤشر المركب		البلد
164	164	132	132	173	173	185	185	140	140	
دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	دولة	
2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

C	C	DB4d	DB4d	49.	47.7	26.3	25.3	81.5	81.3	ليبيا
مرتفعة	مرتفعة	معتدلة	معتدلة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة	
A2	A2	DB2a	DB1d	80.3	76.8	76.2	77.4	83.5	84.5	الامارات
منخفضة										
A4	A4	DB2d	DB3a	72.8	76.8	76.2	77.4	80.3	81.3	السورية
منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	
A2	A2	DB2a	DB2a	78.2	69.6	71.1	69.4	78.8	79	قطر
منخفضة										
A2	A2	DB2C	DB2a	77.7	74.9	78.1	75.5	84.8	86	الكويت
منخفضة										

المصدر : مركز البحوث الاقتصادية ، (ج) 2010 ، ص 312 .

ز (مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعتبر تقدير مؤشر الحرية الاقتصادية من النشاطات البحثية التي تصدر عن مؤسسة هيرتاج (Heritage Foundation) بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت (Wall Street Journal) منذ عام 1995، حيث يستخدم هذا المؤشر كأداة لقياس مدى تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال النظر إلى الحريات العشر المكونة للمؤشر.

ويتم قياس درجة كل حرية في المدى من 0% إلى 100%، حيث أن 100% تمثل الحد الأقصى لمؤشر الحرية، وهي تعني احسن بيئة اقتصادية أو مجموعة سياسات مناسبة للحرية الاقتصادية والعكس بالنسبة لـ 0%.

والجدير بالذكر أن الكثير من الحريات العشر تم حسابها على أساس بيانات رقمية ثم تحويلها إلى هذه الدرجات.

ويصنف المؤشر الدول حسب هذه النسبة إلى أربع مجموعات وهي :

- 1- (0% - 49.9%) تدل على حرية اقتصادية معدومة.
- 2- (50% - 59.9%) تدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
- 3- (60% - 69.9%) تدل على حرية اقتصادية معتدلة.
- 4- (70% - 79.9%) تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
- 5- (80% - 100%) تدل على حرية اقتصادية كاملة.

وللمزيد عن هذا المؤشر انظر (مركز البحوث الاقتصادية، (ج) 2010) وقد انضمت ليبيا إلى الدول يغطيها هذا المؤشر في وقت مبكر وذلك في عام 1996، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

تصنف ضمن الدول المعدومة الحرية الاقتصادية، حيث لما تتجاوز درجة الحرية فيها (43.5%) وعلى الرغم من التحسن البسيط الذي طرأ على درجة الحرية الا انها كانت ومازالت ضمن العشر دول الأخيرة على هذا المؤشر.

اما اقليميا وعربيا فان ليبيا لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة ايضا ضمن الدول المصنفة، وهي الدولة العربية الوحيدة ذات الحرية المعدومة وفقا لمؤشر سنة 2009.

وبالنظر إلى الحريات العشر نرى ان الحرية المالية والنقدية والحرية التجارية تمثل مصادر القوة للاقتصاد الليبي، أما باقي الحريات فهي منخفضة جداً، وتعاني من مشكلات حقيقية، بمقارنة ليبيا مثلا بالدولة الأولى عالميا وهي هونج كونج، والدولة الأولى اقليميا وهي البحرين خلال مؤشر 2009، كما هو مبين بالجدول رقم (4-14) نلاحظ ان الحريات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والحرية المالية والنقدية، والحرية التجارية، وحجم التدخل الحكومي تعتبر مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسط العالمي، بل تعتبر قريبة لنظيراتها في كل هونج كونج والبحرين.

بينما تزايدت الفجوة بشكل كبير جداً في حرية الملكية حيث تحصل ليبيا فقط على 10 درجات، بينما تحصل البحرين على 60 درجة وهونج كونج على 90 درجة، وتقل هذه الفجوة في بقية المؤشرات بشكل بسيط على ما هو الحال في مؤشر الملكية، حيث تتراوح بين 20 و 30 درجة.

ح) مؤشر التنافسية العالمية :

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية سنوياً منذ 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEFOROM) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول.

ويشمل هذا المؤشر لعام 2009 ، 133 دولة منها 14 دولة عربية مقابل 134 دولة خلال العام 2008. وعند مقارنة ليبيا بمثيلاتها من الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر نجد أن ليبيا تراجعت ثلاث درجات من حيث ترتيبها عالمياً حيث أصبحت 91 عام 2010/2009 بعد ان كانت 88 في عام 2009/2008 هو ترتيب متدني جداً في كلتا السنتين.

وحافظت على نفس الترتيب عربياً، حيث احتلت الترتيب 12 خلال عامي المقارنة، بينما نجد أن قطر احتله ترتيبات عالية، على الرغم من تراجعها اربع مراتب، الا انها لا تزال تحتل الترتيب 26 عالمياً، وتحتل الترتيب الأول عربياً.

وتبادلت السعودية والامارات الترتيب، حيث كانت الامارات تحتل الترتيب الثاني عربياً خلال عام 2009/2008 وتراجعت التي الترتيب الثالث تاركه هذه المرتبة للسعودية في عام 2010/2009.

وهكذا الحال بالنسبة للبحرين والكويت في المراتب الأخرى.

العدد الخامس - يناير 2016

جدول (4)

مؤشر التنافسة العالمي مقارنة ليبيا بمثيلاتها في الدول العربية
خلال عامي (2009/2008) و (2010 / 2009)

2010/2009			2009/2008		
الترتيب عربيا	الترتيب عالميا 133	الدول	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا 133	الدول
1	26	قطر	1	22	قطر
2	27	الامارات	2	23	الامارات
3	31	السعودية	3	28	السعودية
4	35	البحرين	4	38	البحرين
6	36	الكويت	5	39	الكويت
12	91	ليبيا	12	88	ليبيا

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات ، 2009 ، ص 169 .

ثامنا : قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

النتائج والتوصيات:

أ) قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

يمكن قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة المعادلة على الشكل التالي :

$$FDI = a_0 + a_1IDP + a_2IDG + a_3GDP + a_4OP + a_5P$$

حيث :

FDI تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

a_0	المقدار الثابت
IDP	الاستثمار الخاص المحلي
IDG	الاستثمار الحكومي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
OP	درجة الانفتاح الاقتصادي وتحسب (حاصل جمع الصادرات والواردات منسوبة على الناتج المحلي الإجمالي).
P	مستوى التضخم

وبعد إجراء عملية القياس تم الحصول على النتائج التالي

$$FDI = 3253 - 10.51 IDP + 2.88 IDG - 0.417 GDP + 0.342 OP - -0.630$$

(0.997) (-5.30) (4.51) (-0.935) (0.717) (-0.175)

$$R^2 0.90 \quad \bar{R}^2 0.86$$

$$F(5,14) \quad 26.27$$

$$D.W 2.83$$

من خلال نتائج تقدير المعادلة السابقة نلاحظ أن القوة التفسيرية للمعادلة بلغت 86% وفقاً لمعامل التحديد المعدل \bar{R}^2 وأن العلاقة بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر سلبية مما يؤثر على أن أوضاع الاستثمار الخاص المحلي في ليبيا غير جيدة مما تنعكس في عدم رغبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفق إلى الداخل وأن هذه العلاقة مقبولة عند مستوى معنوية 5% وفقاً لاختبار t

أما الاستثمار في القطاع الحكومي فإن علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت إيجابية ، وربما يرجع ذلك إلا أن القطاع الحكومي (العام) يقوم بالإنفاق على مشاريع يمكن أن تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كمشاريع البنى التحتية ذات العلاقة بالنقل والاتصالات مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة العائد المتوقع وهذا بدوره يحفز دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق مع الدراسات التي أجريت على الكثير من البلدان النامية.

ويتبين كذلك معنوية العلاقة وفقاً لاختبار t حيث أنها مقبولة من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% .

أما فيما يتعلق بعلاقة الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فتبين وجود علاقة سلبية وغير معنوية وهذا يرجع إلى ضيق السوق الليبي ومن المعروف من خلال الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص وجود علاقة طردية بين حجم السوق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما كان حجم السوق أكبر كلما كانت التدفقات أكبر والعكس صحيح وكانت النتائج بينت العلاقة الإيجابية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من عدم معنويتها ، وهذا يتطابق مع الكثير من الدراسات التطبيقية التي أشارت إلى أن درجة الانفتاح

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

الاقتصادي على العالم الخارجي عامل مهم جدا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة .

وأخيرا بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين معدلات التضخم وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أن هذا يتفق مع الافتراض النظري ومع ما توصلت إليه معظم الدراسات التي بينت أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمشاريع المزمع تنفيذها ، بالإضافة إلى أنه يشوه الأسعار ويعطي المستثمرين مؤشر على عدم استقرار الوضع الاقتصادي في البلاد مما يؤدي إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية بسبب حالة عدم اليقين حيال المستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن بالنسبة لدولة نامية يتم فيها استيراد أغلب السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج من الخارج فإن انخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع المشار إليها مما يترك أثرا سلبيا على استثمارات المستثمر الأجنبي .

(ب) نتائج الدراسة:

- 1 . من خلال عرض بعض المؤشرات تبين تحسن ليبيا في عدد قليل منها ، فيما تبين الكثير من هذه المؤشرات تواضع ترتيب ليبيا فيها ، فنجد أن ليبيا وفقا للمؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار تصدرت قائمة الدول ، ووفقا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية كانت ليبيا من ضمن الدول حصلت على درجة تقييمها كدولة منخفضة المخاطر ، أما فيما يتعلق بمؤشر اليوروفي للمخاطر القطرية فنجد أنه تم تقييم ليبيا ذات مخاطر مرتفعة ، فيما يبين مؤشر وكالة دان اندبرادستريت للمخاطر القطرية أن ليبيا ذات مخاطر معتدلة ، ولعل من أهم المؤشرات الأخرى التي تناولها الدراسة هو مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يبين انعدام الحرية الاقتصادية في ليبيا ، كذلك مؤشر التنافسية العالمية التي احتلت ليبيا فيه مرتبة متأخرة.
- 2 . الاستثمار في القطاع العام في ليبيا كان محددًا مهما من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بينت نتائج التقدير وجود علاقة إيجابية وقوية مما يؤشر أن القطاع العام المحلي يقوم بالاستثمار في المشاريع التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى الاقتصاد كالإنفاق عن مشاريع البنى التحتية والاتصالات وغيرها ، وهذا بدور ينعكس في تخفيض تكلفة الاستثمار .
- 3 . لا يعتبر الاستثمار الخاص المحلي محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك حسب العلاقة السلبية التي أظهرتها نتائج القياس وهذا يعزى إلى سوء حالة الاستثمار الخاص المحلي مما تنعكس في عدم رغبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخول إلى الاقتصاد.

العدد الخامس - يناير 2016

- 4 . بينت نتائج الدراسة إلى أن الناتج المحلي في ليبيا لا يعتبر عامل جذب كون العلاقة التي أظهرتها نتائج التقدير سلبية وهذا بسبب ضيق السوق الليبي بسبب قلة عدد السكان في ليبيا والذي لم يتجاوز 6 مليون نسمة .
- 5 . وجود علاقة موجبة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح في ليبيا وهذا بسبب ارتفاع درجة الانكشاف للاقتصاد الليبي .
- 6 . وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم وهو ما يتوافق مع الافتراض النظري والذي أثبتته الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد تزيد من التكلفة الرأسمالية للمشاريع المراد تنفيذها ، وحالة عدم اليقين بسببه عدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤدي إلى تأجيل بعض المشاريع المراد تنفيذها إلى المستقبل.

(ج) التوصيات:

توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات التي قد تفيد صانعو القرار في ليبيا في انتهاج سياسات مناسبة من شأنها المساعدة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد للمساعدة في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وتنويع الصادرات مما ينقل الاقتصادي الليبي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي معتمد على العديد من القطاعات الاقتصادية . وتتمثل هذه التوصيات في الآتي :

- 1 . خلق سياسات حرة قائمة على السوق مع وجود حد أدنى لتدخل الدولة ، ويكون تحديد الأسعار وفقا لقوى السوق .
- 2 . خلق سياسات انفتاحية ذات وجهة تصديرية تنافسية تشجع التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات عن طريق إزالة العقبات والضوابط أمامها .
- 3 . التركيز على الحوافز الضريبية على الرغم أنه لم يتم التعديل عليها في الكثير من تجارب بلدان العالم ، وربط سياسة الحوافز بالتركيز على القطاع الصناعي .
- 4 . خلق قاعدة بيانات معينة شاملة تساعد المستثمرين الأجانب في معرفة كل ما يتعلق بظروف الاستثمار في الاقتصاد الليبي .
- 5 . ضرورة تطوير السوق المالي والجهاز المصرفي لما لها من دور في اتخاذ القرار لدى الاستثمار الأجنبي المباشر .
- 6 . تفعيل قوانين مكافحة الفساد الإداري والمالي ، مما يحمي المال العام من الهدر ويحمي المستثمرين من الابتزاز .
- 7 . استكمال منظومة التشريعات المشجعة للاستثمار وتطويرها مثل قانون تجريم ومكافحة غسل الأموال ، وقانون حماية الملكية الفكرية ، وقانون تنظيم التجارة الإلكترونية ، وقانون التمويل العقاري وغيرها من القوانين .

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

العدد الخامس - يناير 2016

- 8 . بناء الكوادر الإدارية والفنية المتخصصة اللازمة لشغل الوظائف في المشروعات الاستثمارية ، مع تنمية القوى الوطنية العاملة وتطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال ربط العملية التدريبية والمشكلات الحقيقية للمشروعات .
- 9 . تحسين أوضاع البنية الأساسية باعتبارها عنصر مهما في تقييم درجة جاذبية البلد الاستثمارية .
- 10 . المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية ، مما يوفر بيئة اقتصادية ملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار .
- 11 . إنشاء مناطق حرة لما لها من دور في التأثير في قرارات الاستثمار الأجنبي.

المراجع:

- 1 . عزت ، فرج (2000) وآخرون : " التنمية الاقتصادية " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ص391 - 418.
- 2 . عبيد ، جمال محمود عطية (2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة حلوان.
- 3 . عبدالله ، محمد عبدالعزيز (2005): " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " ، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
- 4 . Jamotte, Florence, (2004) : "Foreign Direct Investment and regional trade agreement : The Market size effect Revisited"Imf working paper No. 04/206.
- 5 . Wijeweera, Albert & Mounter, Stuart (2008) : "A var analysis on the determinates of FDI in flows: The case of siredank" applied econometrics and international development, vol. 8, No. 1.
- 6 . على ، شادى عدنان (2009) : " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية " ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- 7 . عبد الواحد، سيد احمد (1999) " العوامل التي تؤثر في اختيار موقع استثمارات الشركات متعددة الجنسيات وأساليب تقييم تلك الاستثمارات"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع، جامعة حلوان، كلية التجارة، ادارة الاعمال، القاهرة، ص 207-270.
- 8 . Ying, yuqing (2005) : "Why is China so attractive for FDI? The Role of exchange Rates" Nat China Economic Review, 2005.

العدد الخامس - يناير 2016

- 9 . Ramirez, Miguel, D. (2009) : "Foreign Direct investment and its determinates in Chilean Case : An error correction model analysis 1985-2000" yale Economics Department working paper No. 62.
- 10 . صقر، عمر محمد عثمان (1999): "العوامل والاستثمار الأجنبي في شمال افريقيا"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - جامعة حلوان كلية التجارة وادارة الاعمال، السنة الثالثة عشر، العدد الثالث والرابع.
- 10 . Nunnenkamp (1997) : "Foreign direct investment in latin America in the era of globalized production", transnational corporations vol. 6 p. 67.
- 11 . العقلا، محمد بن على (1996) : "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية وموقف الاقتصاد الاسلامي منه"، بحث مقدم لندوة العالم الاسلامي والتحد بالحضارى، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 12 . نجا، على عبد الوهاب ابراهيم (1995): "الاستثمار الأجنبي المباشر واثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1974-1990): دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
13. Asiedu, Elizabeth, (2001) : "On the Determinants of Foreign direct investment to developing countries : Is Africa Different?", Working paper, July.
14. Asiedu, Elizabeth, (2005) : "Foreign Direct investment in Africa: The Role of Natura Resources, market size, Government Policy, Institutions and Political in stability" working pare series, [htt://SSRN.com](http://SSRN.com)
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2009): "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ص 234.
16. مركز البحوث الاقتصادية (أ) (2010): "الاقتصاد غير الرسمي لبيبا الخصائص والقياس"، دراسة غير منشورة، ص ص 46-49.